

Distr.: General  
3 September 2014  
Arabic  
Original: English



## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

### مجلس التجارة والتنمية

#### لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المعني بتأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية  
على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين  
الاقتصادي للنساء والشباب

جنيف، ١٢-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤  
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

### تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب

#### مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

بات موضوع الاشتغال المالي من البنود المهمة المدرجة على جدول أعمال السياسات الدولية في وقت يتهيأ فيه المجتمع الدولي لتحديد إطار للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن للاشتغال المالي أن يسهم في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي. وثمة عوامل مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية. والمحرومون منها بوجه خاص هم الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف والعمالون في قطاع الاقتصاد غير الرسمي. ومن شأن استخدام التكنولوجيا الجديدة والنماذج التجارية المبتكرة التي تساعد في تخطي الحواجز التي تمنع الحصول على الخدمات المالية أن يسهم في تحسين عملية الاشتغال.

وكما أبرز في مؤتمرات القمة والمنابر الدولية، مثل الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي عقده الأمم المتحدة، يمكن للتحويلات المالية أن تصبح



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-15476 161014 201014



\* 1 4 1 5 4 7 6 \*

مصدراً واعداداً للطلب على الخدمات المالية وأن تسهم إسهاماً كبيراً في الاشتغال المالي. وسيطلب ذلك الحد من تكاليف معاملات تحويل الأموال من أجل ضمان تيسير عمليات التحويل وجعلها أكثر أماناً وسرعة، بوسائل منها استحداث منتجات مالية جديدة.

ويمكن للحكومات أن تؤدي دوراً هاماً في تنفيذ سياسات شاملة مصممة تصميماً جيداً. ويشمل ذلك وضع أطر تنظيمية سليمة، وتقديم حوافز لزيادة عرض الخدمات وزيادة القدرة على تحمل تكاليفها، فضلاً عن توسيع نطاق الطلب على الخدمات المالية، بوسائل من قبيل التثقيف المالي وتمكين المستهلك.

## مقدمة

١- بات موضوع الاشتغال المالي من البنود الرئيسية على جدول أعمال السياسات الدولية في وقت يقبل فيه المجتمع الدولي على وضع إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وما فتئ الاعتراف الدولي بأهمية الاشتغال المالي في تحقيق التنمية المستدامة يتزايد في منتديات دولية كمجموعة العشرين، التي أدرجته في جدول الأعمال الخاص بتنظيم القطاع المالي والإشراف عليه، والتي تقوم بوضع أهداف وغايات محددة له. والاهتمام بالاشتغال المالي هو أيضاً وليد جهود الإصلاح التنظيمي المالي التي أعقبت الأزمة، حيث بات الاشتغال المالي يحظى بالاعتراف أكثر فأكثر بوصفه من العناصر الأساسية للاستقرار المالي وقواعد الحياطة. وتكمن أهمية الاشتغال المالي، بالنسبة إلى الاقتصادات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التحويلات المالية، في تعظيم الأثر الإنمائي للتحويلات عن طريق إضفاء الصبغة الرسمية على ما يتدفق منها، وخفض تكاليف التحويل وتوجيه التحويلات نحو أنشطة منتجة من خلال النظام المصرفي.

## أولاً - الاتجاهات والقضايا المطروحة في مجال الاشتغال المالي

### التطورات الأخيرة في مجال الخدمات المالية

٢- تضطلع الخدمات المالية بدور محوري في أداء الأسواق والاقتصاد وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتكمن أهمية الخدمات المالية بالنسبة للاقتصاد في جوانب متعددة. فالخدمات المالية، شأنها شأن خدمات الهياكل الأساسية، لها ارتباط حقيقي بالاقتصاد عموماً، إذ تقدم إسهامات قيمة للأنشطة في القطاع الأولي والقطاع الصناعي والقطاع الثالث، وللأفراد كذلك. وتسهل الخدمات المالية المعاملات المحلية والدولية وتتيح تعبئة الادخار المحلي وتوجيهه وتوسيع نطاق توفر الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللأسر المعيشية، وذلك بفضل مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية وخدمات تداول الأوراق المالية والتأمين. وليس توفير البيئة الأنسب للأعمال التجارية هو وحده ما ييسر التجارة بل توفر منتجات محددة أيضاً، من قبيل خطابات الاعتماد والتأمين<sup>(١)</sup>.

٣- وتساهم الخدمات المالية في الناتج والعمالة باعتبار أنها في حد ذاتها من صناعة الخدمات الاقتصادية. وتشير التقديرات إلى نمو إيرادات المصارف التجارية بنسبة ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٣، بمتوسط نمو سنوي متواضع بلغ ١,٣ في المائة، لتصل إلى نحو ٣,٥ تريليونات من

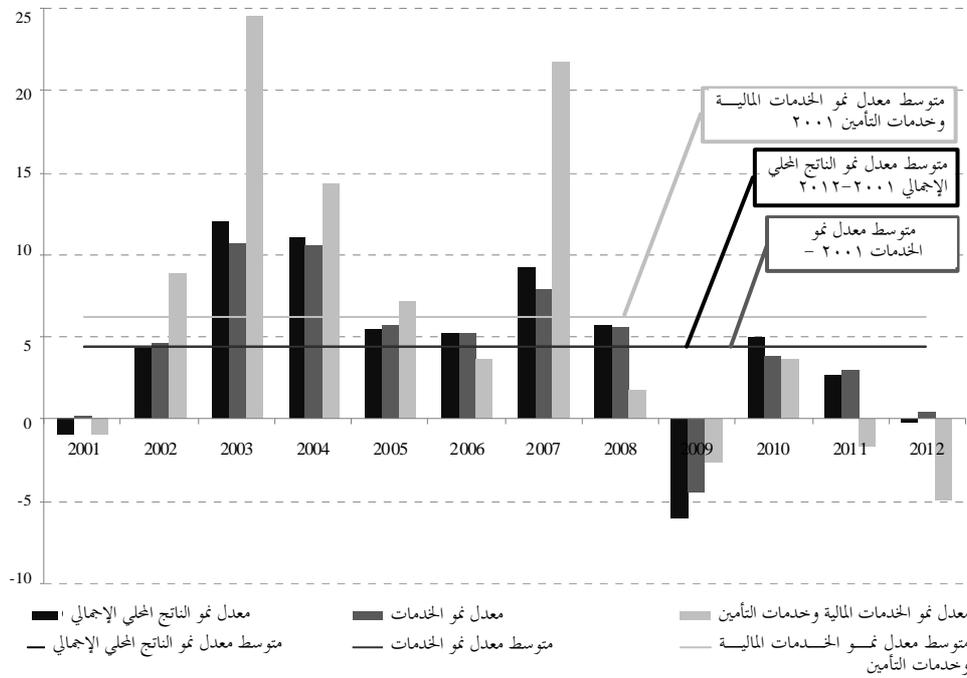
(١) الأونكتاد، ٢٠٠٧، الآثار التجارية والإنمائية المترتبة على الخدمات المالية، TD/B/COM.1/EM.33/3، ٣ آب/أغسطس.

دولارات الولايات المتحدة في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣<sup>(٢)</sup>. وتتمتع العديد من الأنشطة التي تدخل في إطار الخدمات المالية بقيمة مضافة عالية وتتطلب مؤهلات عالية. وعموماً، نمت الخدمات المالية بوتيرة أسرع من الناتج المحلي الإجمالي في فترة ما قبل الأزمة (الشكل ١). وفي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي، نمت الخدمات المالية بمعدل سنوي بلغ متوسطه ٦,٣ في المائة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٢، أي بوتيرة أسرع من قطاع الخدمات ككل والناتج المحلي الإجمالي<sup>(٣)</sup>. وقد بلغ معدل النمو مستويات عالية تبعث على الإعجاب قبل الأزمة العالمية لكنه عاد ليسجل انخفاضاً كبيراً بعد الأزمة.

### الشكل ١

التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، والخدمات، والخدمات المالية وخدمات التأمين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٠١-٢٠١٢

(بالنسبة المئوية)



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤ - وأصبحت زيادة التدفقات المالية والمعاملات الدولية تمثل عنصراً أساسياً في هذا القطاع، ما يبين أهمية البعد الدولي في تقديم الخدمات المالية الأساسية. وتعتبر البلدان النامية مستورداً صافياً للخدمات المالية، وتهمين البلدان المتقدمة على الصادرات العالمية إلى حد كبير، وإن كانت بعض البلدان النامية قد سجلت حضوراً أكبر في الآونة الأخيرة. وهذا يشير

(٢) الأونكتاد، ٢٠١٤، الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي، TD/B/C.I/MEM.4/5، ٣، شباط/فبراير.

(٣) قواعد البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

إلى أهمية مراعاة مسألة توريد الخدمات المالية من الخارج في التدابير الرامية إلى توسيع فرص الأفراد والشركات في الحصول على الخدمات المالية. وقد بلغت قيمة صادرات الخدمات المالية العابرة للحدود ٤٤٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣، بمعدل نمو سنوي بلغ ١٠ في المائة في الفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٣. ويبلغ نصيب البلدان المتقدمة من الصادرات العالمية من الخدمات المالية ٨٠ في المائة، وهي صادرات بلغت قيمتها ٣٥٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣. وفي العام نفسه، بلغت حصة البلدان النامية ١٩ في المائة، أو ما يعادل ٨٥ مليار دولار، وهي أعلى حصة تسجل منذ عام ٢٠٠٠، ونمت الصادرات بمعدل سنوي قدره ١٢ في المائة، فتجاوزت المعدل السنوي الذي سجلته البلدان المتقدمة (١٠ في المائة).

٥- أما بلدان آسيا النامية التي تفتخر بصادرات من الخدمات المالية بلغت قيمتها ٦٨ مليار دولار في عام ٢٠١٣، فإن نصيبها يناهز ٨٠ في المائة من صادرات البلدان النامية. وتتمتع الاقتصادات النامية بعدم التجانس، إذ يفوق نصيب البلدان العشرة الأولى المصدر للخدمات المالية ٨٧ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣، نمت الخدمات المالية في البلدان النامية بوتيرة أسرع من قطاع الخدمات برمته.

٦- وقد كان حجم تدفقات التحويلات المالية الدولية كبيراً وأخذاً في النمو، لا سيما التدفقات إلى البلدان النامية، وهو يمثل مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة لهذه البلدان. ففي عام ٢٠١٣، بلغت قيمة تدفقات التحويلات العالمية ٥٤٢ مليار دولار، ذهب منها ٤٠٤ مليار دولار إلى البلدان النامية. ويُتوقع أن تصل قيمة التحويلات المالية إلى ٦٨٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٦<sup>(٤)</sup>. وهذا يعكس الزيادة المتواصلة في عدد المهاجرين. وفي عام ٢٠١٣، بلغ عدد المهاجرين الدوليين ٢٣٢ مليون مهاجر أو ما يعادل ٣,٢ في المائة من سكان العالم، ٤٨ في المائة منهم نساء. ويمثل هذا العدد زيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠٠٠<sup>(٥)</sup>. حيث بلغ ١٧٥ مليون مهاجر ويمكن أن يرتفع إلى ٤٠٥ ملايين مهاجر بحلول عام ٢٠٥٠. والهجرة فيما بين بلدان الجنوب (٣٦ في المائة) تفوق حجماً الهجرة من الجنوب إلى الشمال (٣٥ في المائة). وفي الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣، شهدت جميع المناطق النامية نمواً في تدفقات التحويلات المالية، وسجل أكبر تغيير في جنوب آسيا (الشكل ٢). وتمثل التحويلات في أقل البلدان نمواً أكثر من ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يفوق النسبة التي سجلها الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١١<sup>(٦)</sup>. وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٢، نمت التحويلات المالية في هذه الاقتصادات بوتيرة أسرع من الاستثمار الأجنبي

(٤) Ratha, S De, E Dervisevic, C Eigen-Zucchi, S Plaza, H Wyss, S Y, and SR Yousefi, 2014, Migration and remittances: Recent developments and outlook, Migration and Development Brief No. 22, World Bank.

(٥) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٣، الاتجاهات في أعداد المهاجرين الدوليين: تنقيح عام ٢٠١٣ - المهاجرون حسب المقصد والمنشأ، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013/Origin، كانون الأول/ديسمبر.

(٦) قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى أكبر زيادة سجلت في أقل البلدان نمواً في آسيا. ويبدو أن نمو تدفقات التحويلات المالية عائدٌ إلى النمو الاقتصادي السريع في البلدان المستقبلة للمهاجرين.

الشكل ٢

تطور تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية حسب المنطقة، ٢٠١٠ و ٢٠١٣ (بمليارات الدولارات)



المصدر: البنك الدولي (٢٠١٤)، Migration and Development Brief No 22.

## الحالة الراهنة للاشمال المالي

٧- في ظل تنامي الخدمات المالية حجماً وأهمية، والنمو القوي في تدفقات التحويلات المالية الدولية، يصبح تعذر الاستفادة من الخدمات المالية عقبة كبرى أمام فرص توليد الدخل وتحقيق الرفاه الاقتصادي للأفراد، لا سيما الفقراء منهم والنساء والشباب، فضلاً عن الشركات، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغرى. ويعرّف الاشتغال المالي عادة بأنه نسبة من يستخدم الخدمات المالية من أفراد وشركات. وهو يشير إلى حالة يتمتع فيها جميع البالغين في سن العمل بفرصة الحصول فعلياً على خدمات الائتمان والادخار والتأمين وسداد المدفوعات عن طريق مقدمي الخدمات الرسميين (تقديم خدمات مناسبة للعميل بطريقة مسؤولة وتكلفة معقولة وثابتة)<sup>(٧)</sup>.

٨- وتشير الأدلة إلى أن الفقراء يستفيدون كثيراً من الخدمات الأساسية المتعلقة بسداد المدفوعات والادخار والدفع الإلكتروني والتأمين. وفيما يجري بحث أفضل الطرق لقياس

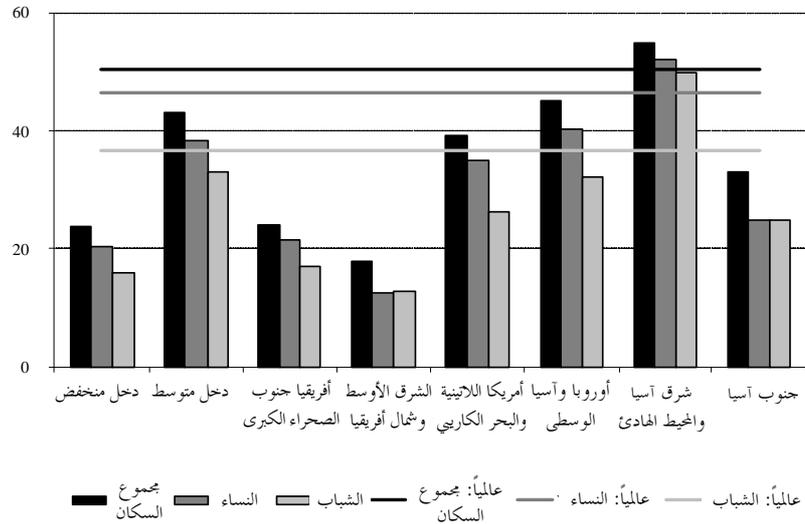
(٧) Global Partnership for Financial Inclusion, 2011, Global standard-setting bodies and financial inclusion for the poor: Towards proportionate standards and guidance, White Paper, October

الاشتمال، يعتبر قياسه بالكثافة أمراً شائعاً. ومن المفيد جداً توفر إحصاءات عن عدد الأشخاص الذين يملكون حساباً مصرفياً في مؤسسة مالية رسمية، لأن النشاط المالي الرسمي كله مرتبط بالحسابات. وهناك تفاوت كبير في درجة تحقق الاشتغال المالي في مختلف أنحاء العالم. ففي عام ٢٠١١، لم يكن عدد من يملكون حساباً مصرفياً في مؤسسة مالية رسمية ممن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة يتجاوز ٥٠ في المائة (الشكل ٣). ويزيد عدد البالغين الذين لا يملكون حساباً مصرفياً عن مليارين ونصف مليار، أي ما يناهز نصف عدد السكان البالغين في العالم. وهناك تباينات ملحوظة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية. فنسبة البالغين الذين يملكون حساباً لدى مؤسسة مالية رسمية في البلدان المتقدمة تزيد عن ضعف مثلتها في البلدان النامية.

٩- ويختلف مستوى الاشتغال المالي اختلافاً كبيراً بين البلدان النامية، بحسب فئات الدخل والمنطقة. وترتبط درجة اتساع رقعة استخدام الحسابات المصرفية بمستويات الدخل، وهي درجة تبلغ في البلدان المتوسطة الدخل ضعف مثلتها في البلدان المنخفضة الدخل. وتشير البحوث إلى أن تباين معدل اتساع رقعة استخدام الحسابات المصرفية مرتبط إيجابياً بالمساواة في الدخل. وتبرز منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ باعتبارها المنطقة الوحيدة التي يتجاوز فيها معدل اتساع رقعة استخدام الحسابات المصرفية المتوسط العالمي، في حين يقل هذا المعدل عن المتوسط العالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

### الشكل ٣

نسبة السكان الذين يملكون حساباً مصرفياً رسمياً، بحسب الدخل والمنطقة، ٢٠١١  
(بالنسبة المئوية)



المصدر: UNCTAD computation based on the World Bank Global Findex Database.

ملاحظة: تشمل كلمة "عام" الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عاماً، وتشمل كلمة "الشباب" الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً.

١٠- وداخل البلدان، يمكن ملاحظة وجود تفاوت كبير بين الجنسين والفئات العمرية، والمناطق الجغرافية. ففي جميع المناطق وفئات الدخل، تقل نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات مصرفية رسمية عن النسبة المسجلة لدى كلا الجنسين، بل إن هذه النسبة تقل عن ذلك بين الشباب في معظم الحالات. وعلى الصعيد العالمي، لا تتجاوز نسبة من يملك من النساء حساباً مصرفياً في مؤسسات رسمية ٤٧ في المائة، ومن الشباب ٣٧ في المائة. وعلى هذا الصعيد أيضاً، تتجاوز منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ المتوسط العالمي بالنسبة للفتتين. ويلاحظ أن منطقة جنوب آسيا تسجل التفاوت الأكبر بين النساء ومجموع السكان. وعلى النقيض من ذلك، تسجل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأوروبا وآسيا الوسطى فرقاً أكبر بين الشباب وجميع الفئات. والوصول إلى منافذ التجزئة (فروع المصارف، وأجهزة الصرف الآلي) يكون أسهل على سكان المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية الأعلى، مقارنة بسكان المناطق الريفية.

١١- ويعد الافتقار إلى التمويل بالنسبة إلى الشركات أكبر عقبة تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغرى وعلى الشركات الجديدة في البلدان النامية. ويرتبط الحصول على التمويل الميسور بالابتكار والنمو وإيجاد فرص العمل. وثلاثة أرباع المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم هي عبارة عن مشاريع صغرى ويعمل ٨٠ في المائة منها في القطاع غير الرسمي. وقد أظهرت الدراسات الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي أن نسبة الشركات التي تحصل على قروض مصرفية في الاقتصادات النامية لا تتعدى ٣٤ في المائة مقابل ٥١ في المائة في الاقتصادات المتقدمة. وتواجه الشركات الجديدة والمشاريع الناشئة وشركات الخدمات، بوجه خاص، قيوداً على الائتمان بسبب قلة المعلومات التي يملكها المقرضون عن أدائها أو عن جدارتها الائتمانية. وتواجه الشركات التي تعمل في القطاع غير الرسمي صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل إذ إن العديد منها لا يملك حسابات مصرفية يدير أعماله التجارية من خلالها.

### العقبات التي تحول دون الاشتغال المالي

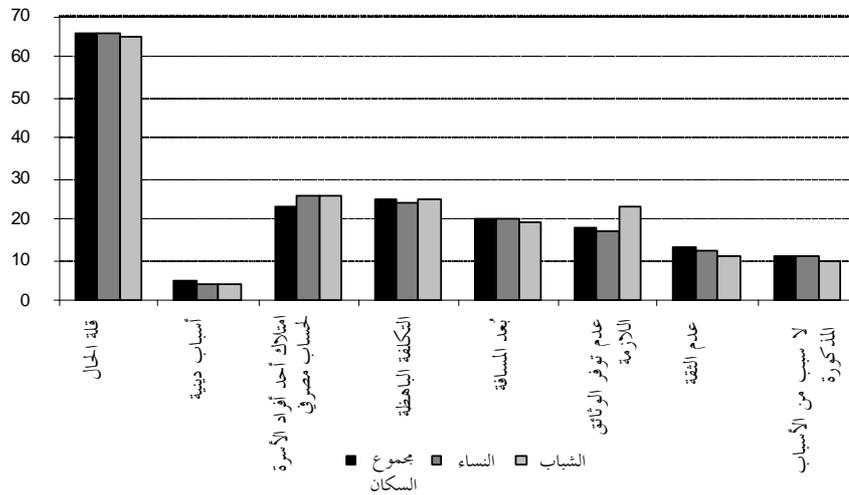
١٢- هناك عوامل شتى مؤثرة في العرض والطلب في مجال الخدمات المالية تحول دون حصول الأفراد والشركات على الخدمات المالية. وإذا كان البعض ممن لا يتعامل مع المصارف من أشخاص وشركات يحجم عن طلب فتح حسابات مصرفية فإن الغالبية تحرم من ذلك بسبب حواجز مادية واقتصادية وإدارية ونفسية من قبيل التكلفة، وبعد المسافة، وحجم الوثائق التي ينبغي تقديمها وانعدام الثقة. ويعزو أكثر من ٦٠ في المائة من البالغين سبب عدم فتح حساب مصرفي إلى افتقارهم إلى الأموال المتاحة؛ ويرى العديد من الأشخاص في هذه الحواجز حائلاً دون استفادتهم من الخدمات المالية. (الشكل ٤) وتؤثر هذه الحواجز عادة على الفقراء والنساء والشباب وسكان المناطق الريفية والعمال غير النظاميين والمهاجرين أكثر

من تأثيرها على غيرهم. وتمثل القدرة على تحمل تكلفة فتح حساب مصرفي عائقاً رئيسياً لأن التكاليف الثابتة المرتبطة بالمعاملات قد تُحمّل صاحبه عبئاً ثقيلاً على نحو غير متكافئ إذا كانت قيمة الحساب صغيرة. وإذا كانت رقعة انتشار المكاتب الفرعية للمصارف في المناطق الريفية ضيقة فإن ذلك من شأنه أن يزيد تكاليف الحصول على الخدمات زيادة كبيرة. وربما تكون اشتراطات تقديم وثائق لفتح حساب مصرفي سبباً في استبعاد العاملين في المناطق الريفية والقطاع غير الرسمي، أو المهاجرين نظراً لعدم توفر كشوف الرواتب الرسمية أو وصولات سداد الضرائب، أو سند الإقامة. وفي حال وجود قطاع مالي متخلف قد تكون ثقة الناس في المؤسسات المالية معدومة أو يكون مستوى المعرفة المالية أو الإلمام بالشأن المالي محدوداً لديهم.

#### الشكل ٤

#### الحواجز المبلغ عنها ذاتياً بشأن استخدام الحسابات الرسمية، ٢٠١١

(بالنسبة المئوية)



المصدر: Demirguc-Kunt et al. (2012), Measuring Financial Inclusion: The World Bank's Global Findex Database.

١٣- وعلى المستوى الهيكلي، يتأثر الاشتغال المالي بدرجة تطور القطاع المالي وهيكل السوق والإطار التنظيمي. ويعد إخفاق السوق، الناشئ عن عدم تماثل المعلومات والمنافسة غير الكاملة، سمة للخدمات المالية. فعدم تماثل المعلومات يمكن أن يسبب، في ظل غياب الضوابط المناسبة، نقصاً في العرض الائتماني بالنسبة لمجموعة معينة من السكان، ومخاطر معنوية تؤدي إلى فرط في العرض وإلى مديونية. والمنافسة غير الكاملة يمكن أن تؤدي إلى تركيز السوق وأن تزيد من تكلفة التمويل وتجزؤ السوق، مع ما ينجم عن ذلك من نقص في العرض بالنسبة للمناطق الريفية والفقراء. ومن شأن انعدام التنوع في القطاعات المالية أن يجعلها عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية ويحل باستقرار العرض. وحدوث هذا النوع من إخفاقات السوق يظهر مدى أهمية وضع أنظمة سليمة، بما في ذلك ضرورة تعزيز فعالية الاشتغال المالي وسبل تعميم الانتفاع والمنافسة.

١٤ - وشيوع التنظيم في هذا القطاع يعني أن الإخفاق قد يقع إذا ما اعتمدت الحكومة أنظمة غير مناسبة أو زائدة عن الحد تتحول إلى حواجز تمنع الحصول على التمويل وتعيق تقديم الخدمات على أكمل وجه. وقد أشارت هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى وجود سياسات تردع السكان ذوي الدخل المنخفض عن التفكير في الحصول على الخدمات المالية، ومن هذه السياسات أنظمة مكافحة غسل الأموال التي تفرض شروطاً صارمة تتعلق بإثبات الهوية ومكان الإقامة، وأنظمة الادخار والاستثمار التي تؤدي إلى التحيز ضد الزبون الذي يمثل قيمة ضعيفة، واستحقاقات الضمان الاجتماعي المدفوعة نقداً، ما يلغي الحاجة إلى استخدام الخدمات المصرفية الرسمية. وإذا كانت الحاجة تستدعي وضع سياسات تضمن تساوي الفرص في الحصول على خدمات مالية ميسورة التكلفة فإن تصميم هذه السياسات ينبغي أن يراعي التقليل من اختلال السوق إلى أدنى حد ممكن عن طريق إيجاد توازن بين شواغل تحقيق الكفاءة والإنصاف.

## ثانياً - الخيارات المتاحة لتحسين فرص الحصول على الخدمات المالية

١٥ - إن العوائق الرئيسية التي تقف حائلاً دون تحقيق الاشتغال المالي، وهي عوائق تزيد من التكلفة الفعلية والمفترضة للمعاملات المرتبطة بحصول الأفراد والشركات على التمويل، تحمل في طياتها السبل الممكنة لمعالجة هذه العوائق. ومن أهم هذه السبل استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال التجارية المبتكرة لتعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها وتحسين القدرة المالية للمستفيدين من هذه الخدمات والنهوض بمستوى إلمامهم بالشأن المالي. ويظل توسيع نطاق الخدمات المالية التقليدية وجعلها أيسر منالاً، بما في ذلك زيادة فرص الوصول إلى فروع المصارف والحصول على القروض، أمراً مهماً بالنظر إلى حجم القروض التي لا تزال تقدم عن طريق الخدمات المصرفية التقليدية.

### التكنولوجيا الجديدة

١٦ - تحسّن مستوى تقديم الخدمات المالية تحسناً تدريجياً في الماضي بفضل استخدام التكنولوجيا ومن قبيل ذلك بطاقات الائتمان وبطاقات السحب، والبطاقات المدفوعة سلفاً، وأجهزة الصرف الآلي. ومهد التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السبيل لظهور خدمات مالية ونماذج جديدة في مجال الأعمال التجارية توفر إمكانات كبيرة لتحقيق الاشتغال المالي. وبفضل الخدمات المبتكرة، كسداد الفواتير وإجراء المعاملات المصرفية بواسطة الهاتف المحمول، تقلصت كثيراً الحواجز المادية والاقتصادية التي تعيق إمكانية الحصول على الخدمات المالية، لا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية. وثبتت فائدة هذه الخدمات بوجه خاص في المناطق التي تتسم بضعف الكثافة السكانية

واتساع رقعة استخدام الهواتف المحمولة<sup>(٨)</sup>. وعظّم القطاع الخاص من تأثير التكنولوجيا الجديدة باعتماده نماذج من الأعمال التجارية مكتملة للمنصات التكنولوجية.

١٧- وتستغل نظم خدمات الأموال المتنقلة الانتشار السريع لاستخدام الهاتف المحمول في البلدان النامية لتوفير بعض الخدمات المالية للمناطق الريفية والمناطق المهمشة. ففي تموز/ يوليه ٢٠١٤<sup>(٩)</sup>، ناهز عدد نظم خدمات الأموال المتنقلة التي اعتمدت في البلدان النامية ٢٥٠ نظاماً، مقابل ١٣٠ نظاماً فقط في آذار/مارس ٢٠١٢. وفي أفريقيا، اعتمد أكثر من ١٣٠ نظاماً من هذه النظم في عام ٢٠١٤، مقارنة بحوالي ٦٠ نظاماً في عام ٢٠١٢. وخلافاً لمقدمي الخدمة المصرفية التقليدية، استثمر مشغلو شبكات الهاتف المحمول في توسيع هذه الشبكات وشرعوا في تقديم الخدمات المالية بواسطة التطبيقات اللاسلكية، وشمل ذلك إمكانية تخزين القيمة النقدية في الهاتف المحمول لتحويل الأموال أو سداد المدفوعات. وبموجب هذه النظم، يحفظ النقد في مكان آخر، إما في مصرف أو في مصرف بريدي بينما تتولى شبكة من الوكلاء تيسير تحويله إلى أموال متنقلة ومقبوضات ومدفوعات. ويمكن ربط خدمات الأموال المتنقلة بحساب مصرفي للاستفادة من خدمات مالية أخرى من قبيل الادخار والائتمان والتأمين. وتأتي خدمة تحويل الأموال في المرتبة الأولى من حيث حجم الإقبال وهي خدمة يمكنها تسهيل إجراء التحويلات.

الإطار ١

كينيا: إم - بيزا

بلغ عدد العملاء النشطين لدى شبكة إم - بيزا<sup>(١٠)</sup> في نهاية آذار/مارس ٢٠١٢، ١٥ مليون عميل قاموا بتحويل مبالغ مالية قدرت قيمتها بـ ٥٦ مليار شلن كيني في الشهر. وترتبط شبكة إم - بيزا، التي يتجاوز عدد وكلائها لتقديم خدمات الأموال المتنقلة أكثر من ٣٧ ٠٠٠ وكيل، بـ ٢٥ مصرفاً ويمكن الوصول إليها عبر ٧٠٠ جهاز من أجهزة الصرف الآلي. وتقوم خدمات التوزيع لديها على قوة بيع تتألف من ٣٧ ٠٠٠ نقطة بيع منتشرة في جميع أنحاء البلد<sup>(١١)</sup>. وقد ارتفعت نسبة السكان الكينيين الذين يمكنهم الوصول إلى حسابات مصرفية تجارية من ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٥٠ في المائة في غضون خمس سنوات، ويعود الفضل الأكبر في ذلك إلى انتشار الخدمة المصرفية المتاحة عن طريق الهواتف المحمولة. ولا تزال خدمة إرسال الحوالات المحلية عن طريق الهاتف المحمول بين المستهلكين تحتل الصدارة على منصة إم - بيزا، لكن من المتاح أيضاً استلام حوالات دولية من جميع

(٨) UNCTAD, 2012, *Mobile Money for Business Development in the East African Community: A Comparative Study of Existing Platforms and Regulations* (Geneva, United Nations publication)

(٩) رابطة النظام العالمي لاتصالات الهاتف المحمول (GSM Association).

(١٠) الأونكتاد، ٢٠١٣، تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية عن دورته الأولى، TD/B/C.I/MEM.4/3، ١٢ آذار/مارس.

أنحاء العالم عن طريق شركة "ويسترن يونيون". وتجدر الإشارة بوجه خاص، إلى أن ما تنجزه إم - بيزا وحدها من معاملات محلياً داخل كينيا يفوق ما تنجزه شركة ويسترن يونيون على صعيد العالم. وبإمكان المستهلك استلام أو سداد الأموال عن طريق الهاتف المحمول لمجموعة واسعة من الكيانات تشمل الشركات التجارية والوكالات الحكومية وسداد المدفوعات الشهرية لمقدمي الخدمات. وتقدم خدمات مالية أخرى أيضاً تربط خدمات الأموال المتنقلة بالحسابات المصرفية. وتشمل هذه الخدمات إنجاز عمليات التحويل بين حساب خدمات الأموال المتنقلة والحساب المصرفي وخدمات الادخار المتناهي الصغر والائتمان والتأمين.

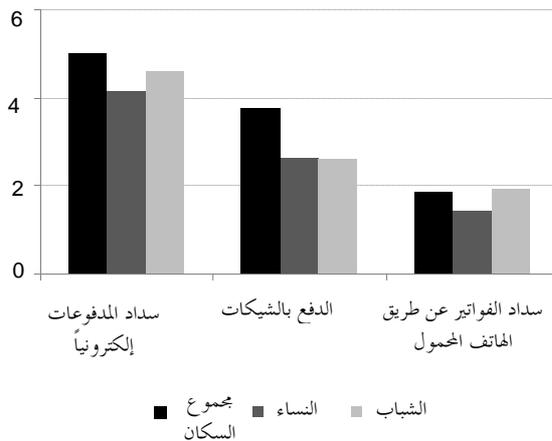
المصدر: الأونكتاد.

١٨ - وينطوي إجراء العمليات المالية عن طريق الهاتف المحمول على مزايا هامة فيما يتعلق بتحقيق الاشتغال المالي. والأهم من ذلك أنه أكثر حياداً من الناحية الجنسانية وأكثر ملاءمة للشباب. ويوضح الشكل ٥ أن الفرق بين نسبة المستخدمين من النساء وعموم المستخدمين أقل في مجال الدفع عن طريق الهاتف المحمول مقارنة بطرق الدفع الأخرى. وطريقة الدفع هذه هي أيضاً الطريقة الوحيدة التي يمثل فيها المستخدمون الشباب نسبة أعلى من متوسط المستخدمين. وتكمن الإمكانيات التي تنطوي عليها خدمات الأموال المتنقلة في اتساع رقعة تغطيتها للهياكل الأساسية القائمة وتدني تكلفتها مقارنة بالشبكات الأخرى. وتعتبر تكلفة البنية الأساسية اللازمة لإنجاز معاملة من المعاملات باستخدام الهاتف المحمول أقل مقارنة باستخدام جميع الطرق الأخرى (الفروع المصرفية، أجهزة الصرف الآلي، نقاط البيع). وتملك خطوط الهاتف المحمول أكبر عدد من نقاط الحضور (الشكل ٦).

الشكل ٥

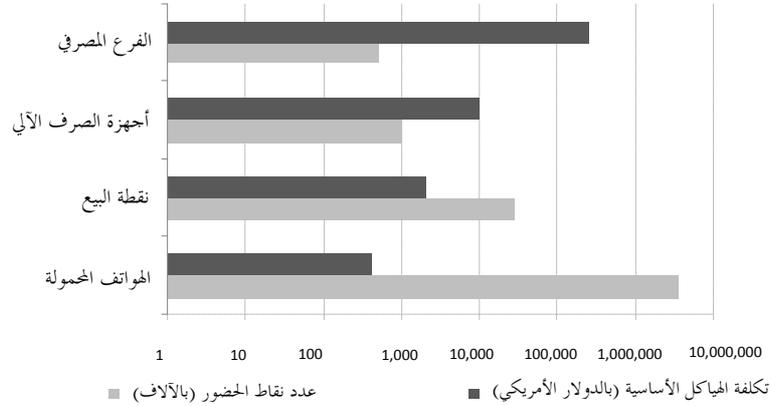
البلدان النامية: طرق الدفع، ٢٠١١

(بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات أجراها الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي (غلوبال فينيدكس).

الشكل ٦  
تكلفة الهياكل الأساسية بالدولار، وعدد نقاط الحضور بالآلاف بحسب وسيلة تقديم الخدمات  
(مقياس لوغاريتمي)



المصدر: حسابات أجراها الأونكتاد استناداً إلى البيانات المستمدة من الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء.

١٩- وقد ثبتت فائدة خدمات الأموال المتنقلة، بوجه خاص، في توسيع نطاق تغطية المناطق الريفية وخدمة المزارعين، وإتاحة الفرصة لظهور خدمات وأعمال تجارية جديدة لها صلة بتحقيق التنمية الزراعية. وفيما قدر حجم الطلب العالمي على الخدمات المالية بين صغار المزارعين بحوالي ٤٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١٢، لم تتجاوز نسبة تلبية هذا الطلب ٢ في المائة. وهذا ما حدا بمقدمي خدمات الأموال المتنقلة إلى استحداث نوع محدد منها للمزارعين، من قبيل منتجات التأمين والادخار الخاصة بالمزارعين، والخدمات المساعدة القائمة على المعلومات. ودفع ذلك المصارف أيضاً إلى أن تسعى أكثر فأكثر لإقامة شراكات مع مقدمي خدمات الأموال المتنقلة لتوسيع قاعدة عملائها وتستفيد من المعلومات المتعلقة بأنماط استخدام الهواتف المحمول ومعاملات الأموال المتنقلة كحلول بديلة لأنظمة التصنيف الائتماني.

## الإطار ٢

### نيجيريا: إجراء المعاملات المالية عن طريق الهواتف المحمول والتنمية الزراعية

لم يكن عدد سكان نيجيريا الذين يملكون حساباً مصرفياً لدى مؤسسة مالية رسمية يتجاوز ٢٩,٧ في المائة في عام ٢٠١١، في حين أن عدد المشتركين في خدمة الهواتف المحمول زاد عن ١٢٧ مليون مشترك في عام ٢٠١٣. وفي هذا السياق، تعمل شركة سيلولنت (Cellulant) حالياً، على تنفيذ برنامج المحفظة الإلكترونية الذي وضعته وزارة الزراعة الاتحادية، وهو برنامج توزع في إطاره المدخلات الزراعية على المزارعين. وقد استفاد أكثر من مليون مزارع من هذا البرنامج بالفعل. وتعمل شركة سيلولنت بالتعاون مع المصرف الزراعي

النيجيري، وهو مصرف إثمائي حكومي مكلف بتعبئة المدخرات وتوفير الائتمان المنخفض التكلفة لصغار المزارعين والمزارعين التجاريين والمؤسسات الريفية الصغيرة والمتوسطة. وقد بلغ هذا التعاون مرحلة متقدمة، ويتوخى المصرف الزراعي توسيع نطاق عروضه من خدمات الأموال المتنقلة لتشمل إرسال الحوالات وسداد الفواتير، وإنجاز المعاملات المصرفية المتنقلة، وسداد مدفوعات التأمين المتناهي الصغر واستخدام المحافظ النقدية المتنقلة.

٢٠- ولا تمثل خدمات الأموال المتنقلة الحل السحري لتحقيق الاشتغال المالي لأن حصتها من قيمة المعاملات لا تزال أدنى بكثير من حصة الأدوات التقليدية. ففي كينيا، تكاد قيمة المعاملات اليومية بين المصارف تفوق ٧٠٠ مرة المعاملات التي تجري فيما بين حسابات إم - بيزا المتنقلة<sup>(١١)</sup>.

### نماذج الأعمال التجارية والخدمات المبتكرة

٢١- ظهرت نماذج الأعمال التجارية والخدمات المبتكرة واتسع نطاقها، فتصدت للحواجز التقليدية التي تمنع الحصول على الخدمات المالية، سواء على أساس توخي الربح أم لا، وخلقت فرصاً تجارية جديدة. وبإمكان المنتجات المصممة لمعالجة إخفاقات السوق وتلبية احتياجات المستهلك والتغلب على العقبات السلوكية أن تعزز الإقبال على طلب الخدمات المالية. فمنتجات التأمين المبتكرة يمكن أن تخفف من المخاطر المرتبطة بالطقس التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي وأن تساعد في تشجيع الاستثمار والإنتاجية. ويمكن تحسين إقراض المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر عن طريق الاستعانة بالشبكات القائمة كالمصارف المراسلة على سبيل المثال. وقد وسعت الآليات الجديدة نطاق الاشتغال المالي من خلال توفير الائتمان عن طريق سلاسل البيع بالتجزئة، وخفض التكاليف باستخدام شبكات التوزيع القائمة.

٢٢- وما برح قطاع التمويل المتناهي الصغر يتنامى منذ سبعينات القرن الماضي في العديد من البلدان بغض النظر عن امتلاكها قواعد تنظيمية خاصة أم لا (مصرف غرامين في بنغلاديش على سبيل المثال) وتقدم التمويل المتناهي الصغر مؤسسات التمويل المتناهي الصغر والمصارف التجارية. وقد بات العديد من المؤسسات المالية - المصارف التجارية والمصارف الإئتمانية والمصارف الأهلية والمصارف الإقليمية - يولي اهتماماً متزايداً لشرائح السكان الأدنى دخلاً والشرائح التي لا تتعامل مع المصارف أو تتعامل معها جزئياً، وهي شرائح لا توليها المصارف التجارية التقليدية اهتماماً أو لا تشملها بخدماتها على نحو كاف في أغلب الأحيان. وتختلف هذه المؤسسات كثيراً من حيث نماذج الأعمال التجارية التي تعتمد عليها. فبعض هذه

(١١) W Jack and T Suri, 2011, Mobile money: The economics of M-PESA, Working Paper 16721, National Bureau of Economic Research.

المصارف يتكفل على الوكلاء المصرفيين ويسمح للمؤسسات التجارية بأن تنوب عنها في تقديم الخدمات المالية الأساسية، مع التركيز على الحسابات المتدنية التكلفة لاستهداف السكان ذوي الدخل المنخفض. وهي تختلف فيما بينها أيضاً من حيث نسب التغطية والربحية. وثمة مصارف تسعى لتحقيق الربح كالمصارف التجارية في حين لا تتوخى مصارف أخرى الربح كالمؤسسات المالية الإنمائية. غير أن مصارف أخرى تعتمد في نشاطها على ما يقدم لها من إعانات الدعم.

٢٣- وقد كان التمويل المتناهي الصغر، بوجه خاص، خير معين للأسر المعيشية التي لا تستفيد من الخدمات بقدر كاف وكذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع الذين يعملون لحسابهم الخاص في البلدان النامية. وتنصب معظم الانتقادات الموجهة لقطاع التمويل المتناهي الصغر على الائتمان المتناهي الصغر. وكثيراً ما يقال إن خدمات التمويل المتناهي الصغر تصلح أكثر لترشيد الاستهلاك وإدارة المخاطر منه للاستثمار وريادة المشاريع في أوساط الفقراء، وإن منافع هذه الخدمات غالباً ما تستأثر بها الأسر المعيشية الأيسر حالاً. والتوسع في تقديم الائتمانات البالغة الصغر، وتخفيف معايير فحص القدرة على سداد الائتمانات والاكتتاب يمكن أن يؤدي إلى عرض فائض من فرص الإقراض المتاحة لعملاء لا يتمتعون بالجدارة الائتمانية، وكذلك إلى انتشار المديونية المفرطة بين المدينين من ذوي الدخل المنخفض.

٢٤- وقد أثبتت المصارف الحكومية والمصارف التعاونية والمصارف الإنمائية والمصارف الأهلية ونظام التمويل الإسلامي استعدادها بوجه خاص لإتاحة فرص الحصول على التمويل أمام مجموعة أعرض من السكان وفئات الدخل التي لم تستقطب الاهتمام بعد. فعندما عجزت المصارف الخاصة عن إقراض قطاع الإنتاج، استعانت بلدان نامية عديدة بالمصارف المملوكة للدولة أو العامة وبالمصارف الإنمائية لدعم الاشتغال المالي. وتؤدي المصارف المملوكة للدولة والمصارف الإنمائية الوطنية والمصارف الأهلية دوراً كبيراً في توفير الاستثمار المنتج الذي لا غنى عنه. وتبلغ حصة هذه المصارف ٨٠ في المائة من مجموع الأصول المصرفية في جنوب آسيا. وقد أثبتت المصارف المملوكة للدولة أنها قادرة على التعويض عن الضائقة الائتمانية وتشجيع المنافسة في الأسواق التي تخضع لاحتكار القلة. ويمكن أن تؤدي زيادة التنوع في الوكالات العاملة في مجال إنجاز التحويلات المالية - المصارف البريدية والتعاونيات المالية ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر - إلى خفض تكاليف التحويل. وفيما يتعلق بالمنتجات الائتمانية، تسعى المصارف التجارية الإسلامية والمصارف الريفية الإسلامية والتعاونيات الإسلامية، التي تقدم خدمات التمويل المتناهي الصغر، إلى تحقيق الاشتغال المالي.

٢٥- وأدت التكنولوجيا الجديدة في مجال المعاملات المصرفية المتنقلة والدفع بالوسائل المتنقلة إلى ظهور نماذج من الأعمال التجارية المرتكزة على التكنولوجيا التي يمكن أن تزيد من فرص الحصول على الخدمات المالية الأساسية من خلال الاستعانة أكثر بالمصارف المراسلة

(ينوب ممثل مصرف معين عن المصارف في إجراء المعاملات) باستخدام الشبكات القائمة من العملاء والمؤسسات، كمكاتب البريد، والمتاجر الكبرى، ومتاجر البقالة، وحوانيت الحي، ومحطات الوقود ومحلات بيع أوراق اليانصيب. ولا يقدم هذا النوع من المصارف سوى خدمات إنجاز المعاملات البسيطة أو مجموعة أعم من الخدمات المالية. وتزايد الدلائل على تأثير المصارف المراسلة على الاشتغال المالي بشكل كبير.

الإطار ٣

### البرازيل: تسخير الخدمات البريدية لمصلحة الاشتغال المالي والتجارة

يعمل المصرف البريدي (بانكو بوسنتال) في البرازيل كمصرف مراسل لمصرف براديسكو الخاص، ويمثل جزءاً هاماً من الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة البرازيلية لتقديم الخدمات المالية إلى السكان المحرومين في المناطق النائية عن طريق نظام المصارف المراسلة. وتقوم هذه الاستراتيجية على التخفيف تدريجياً من المتطلبات التنظيمية المفروضة على المصارف المراسلة. وإلى جانب الشراكة مع المكاتب البريدية أقامت المؤسسات المالية صلات مع مؤسسات أخرى لتجارة التجزئة بما في ذلك وكالات اليانصيب، بل إنها استحدثت مصارف عائمة لإيصال الخدمات المالية إلى المجتمعات المحلية النائية على طول نهر الأمازون. وتتيح الشبكة الوطنية المؤلفة من ٦٠٠٠ مكتب بريدي حصول الجميع على الخدمات البريدية والخدمات المالية السريعة والأساسية. ويملك مصرف "بانكو بوسنتال" فروعاً في ٨٦٠ بلدية من أصل ٥٥٦١ بلدية. وفتحت فروع مصرفية في ١٥٢٥ بلدية يبلغ مجموع سكانها ١٢,٤ مليون نسمة. ولم تكن فيها وكالة مصرفية من قبل. وعلاوة على ذلك، كان بانكو بوسنتال هو الوسيط المالي الوحيد الذي يخدم ٥,٩٨ ملايين نسمة. وفي معظم الحالات، يشكل المصرف البريدي والمصارف المراسلة والوكالات المصرفية التقليدية الأخرى شبكات متكاملة، بينما يركز بانكو بوسنتال اهتمامه على عدد أكبر من الزبائن ذوي الدخل المنخفض. ويمثل نصيب أفقر البلديات، التي يعيش فيها ٢٩ في المائة من مجموع السكان، حوالي ٥٠ في المائة من مجمل حسابات بانكو بوسنتال.

المصدر: الأونكتاد.

٢٦- ولطالما استُخدمت المكاتب البريدية لتقديم بعض الخدمات المالية، خصوصاً الخدمات المصرفية الأساسية، كوسيلة لتوسيع فرص الحصول على الخدمات المالية. ويمكن أن تساهم أكثر في تحقيق الاشتغال المالي من خلال تقديم طائفة كاملة من الخدمات المالية. وتملك المكاتب البريدية أوسع شبكة مادية في العالم كانت تضم ما مجموعه ٦٦٢٠٠٠ مكتب عام ٢٠١١، مقارنة مع ٥٢٣٠٠٠ فرع مصرفي وجهاز صرف آلي في جميع أنحاء العالم. ويبلغ عدد المكاتب البريدية (٥٠٠٠٠٠) ضعف عدد فروع المصارف التجارية (٢٧٥٠٠٠) في البلدان النامية. وتركز المصارف على المدن التي تتسم بكثافة السكان بينما تمارس المكاتب البريدية

نشاطها في المناطق النائية وحتى في المناطق التي تعاني الحرمان. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، يتركز حوالي ٨٠ في المائة من المكاتب البريدية في البلدات الصغيرة والمتوسطة وفي المناطق الريفية التي يعيش فيها ٨٣ في المائة من السكان. ووفقاً للاتحاد البريدي العالمي، يقدر عدد الأشخاص الذين يحصلون على الخدمات المصرفية من خلال النظم البريدية بمليار شخص في أكثر من ٥٠ بلداً. ويمكن أن تصبح المكاتب البريدية، التي تقدم خدمات مالية مستقلة ومنظمة قانوناً، خياراً عملياً لتوسيع فرص الحصول على المنتجات المالية أمام الفقراء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### الإطار ٤

#### المغرب: الاشتغال المالي والمكاتب البريدية

تؤدي المكاتب البريدية في المغرب دوراً رئيسياً في توفير خدمة الحوالات والخدمات المالية الأساسية لجميع شرائح السكان، خصوصاً فقراء الأرياف. وكان "بريد المغرب" يضطلع بالدور الرئيسي في سوق الحوالات المحلية، ولا يزال يحتفظ بهذه المكانة من خلال شركة الخدمات المالية التابعة له "البريد بنك". ويقدم منتج "المانداتي إكسبرس" خدمات إرسال واستلام الأموال نقداً بصورة فورية داخل شبكة البنك التي تتألف من ١٠٠٠ مكتب بريدي يقدم الخدمات المالية في جميع أنحاء البلد. وفيما يتعلق بالتحويلات المالية الدولية، ترتبط مجموعة "بريد المغرب" بجهات فاعلة أخرى في قطاع البريد والمصارف من خلال النظام المالي الدولي التابع للاتحاد البريدي العالمي وخدمة يورو جيرو. والبريد بنك هو وكيل لشركتي ويسترن يونيون ومانيجرام، اللتين وجدتا في شبكته الريفية الكثيفة فرصة سانحة.

وفي عام ٢٠١٠، حول نشاط الادخار البريدي إلى مؤسسة مصرفية منظمة تحمل اسم البريد بنك (المصرف البريدي) - وهي شركة تابعة بصفة كاملة لمؤسسة بريد المغرب، حصلت من المصرف المركزي على رخصة ذات مسؤولية محدودة وأوكلت إليها مهمة تعزيز الاشتغال المالي. وتخصر الرخصة نطاق النشاط المصرفي في فئة معينة من الزبائن، أي أنها تخول مؤسسة "بريد المغرب" التركيز فقط على الفئتين جيم ودال من السكان (الفئتين الثانية والثالثة من فئات الدخل الخماسية حيث تعتبر الفئة ألف هي الأغنى والفئة هاء هي الأفقر). ويفتح "البريد بنك" حالياً ٢٠٠٠ حساب كل يوم، وهو يعد من أفضل نماذج المصارف البريدية في العالم النامي. وقد ارتفع مستوى الإقبال على الخدمات المصرفية الرسمية بين السكان من ٣٤ إلى ٤٧ في المائة. ويعود الفضل في ارتفاع مستوى العمليات المصرفية في المغرب إلى ٥٢ في المائة عام ٢٠١٢ إلى "البريد بنك" بصورة أساسية.

المصدر: الاتحاد البريدي العالمي، ٢٠١٣، *Global Panorama on Postal Financial Inclusion: Key Issues and Business Models*

## ثالثاً - التحويلات المالية والاشتمال المالي

٢٧- تنطوي التحويلات المالية على إمكانات كبيرة للمساهمة في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية. ومن المهم تسخير هذه الإمكانيات من خلال الاستخدام الفعال للخدمات المالية في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وتعميم الانتفاع بها عن طريق حفز تدفقات التحويلات المالية. ومن بين الأهداف التي ينظر فيها لتحقيق غايات التنمية المستدامة خفض تكاليف المعاملات المرتبطة بتحويلات المهاجرين، بما فيها التكاليف التنظيمية والإدارية، إلى ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وتشير التقديرات إلى أن خفض تكاليف التحويلات بنسبة ٥ في المائة يمكن أن يحقق وفورات تصل إلى ١٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتتسق هذه الجهود مع المناقشات الدولية الدائرة بشأن الهجرة والتحويلات المالية، ومنها المناقشة الدائرة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية. وتتماشى هذه الغاية مع الهدف الرامي إلى خفض متوسط التكاليف العالمية للتحويلات من ١٠ في المائة المطبقة حالياً إلى ٥ في المائة في غضون خمس سنوات، وفقاً لما اتفق عليه في منتديات من قبيل مجموعة الثماني ومجموعة العشرين.

٢٨- وثمة علاقة متينة بين تدفقات التحويلات المالية والاشتمال المالي والحد من الفقر. إذ تبين البحوث أن ارتفاع التحويلات بنسبة ١٠ في المائة يؤدي إلى الحد من الفقر بنسبة ٣,١ في المائة<sup>(١٢)</sup>. ومن هنا تنبع أهمية التوصل إلى خفض تكلفة أنظمة التحويل وجعلها أكثر كفاءة وشفافية. ومن المسلم به عموماً أن التحويلات هي غالباً تدفقات منتظمة يمكن التنبؤ بها، الأمر الذي يجعل المستفيدين من التحويلات أميل نسبياً من حيث المبدأ، للإقبال على خدمات القطاع المالي الرسمي. ويلاحظ بوجه عام في البلدان ذات الدخل المنخفض أن مستويات التحويلات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أعلى من مستوى انتشار استخدام الحسابات المصرفية. وإذا ما استخدمت المصارف أو الاتحادات الائتمانية في إجراء التحويلات المالية فإن ذلك يحفز الجهة الحوالة والجهة المستفيدة على فتح حساب مصرفي. وبالتالي، فإن التحويلات المالية قادرة على زيادة الطلب على الأدوات المالية. وقد أدرك العديد من مقدمي الخدمات المالية هذه الإمكانيات وشرعوا في عرض خدمات إضافية إلى جانب الحسابات المستخدمة في عملية التحويل المالي. ولذلك فإن التأثير الإيجابي الناجم عن ربط حسابات التحويل المالي بمنتجات مالية أخرى على الإدماج المالي هو تأثير كبير. وتستدعي الحاجة تحسين البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية.

٢٩- وقد اعتبر ارتفاع تكلفة التحويل المالي من العقبات الرئيسية التي تعترض تدفقات التحويلات. ففي الربع الثاني من عام ٢٠١٤، بلغ المتوسط العالمي لتكلفة إرسال التحويلات المالية ٨,١ في المائة، وهو أدنى متوسط يسجل على الإطلاق (الشكل ٧). وانخفضت تكلفة

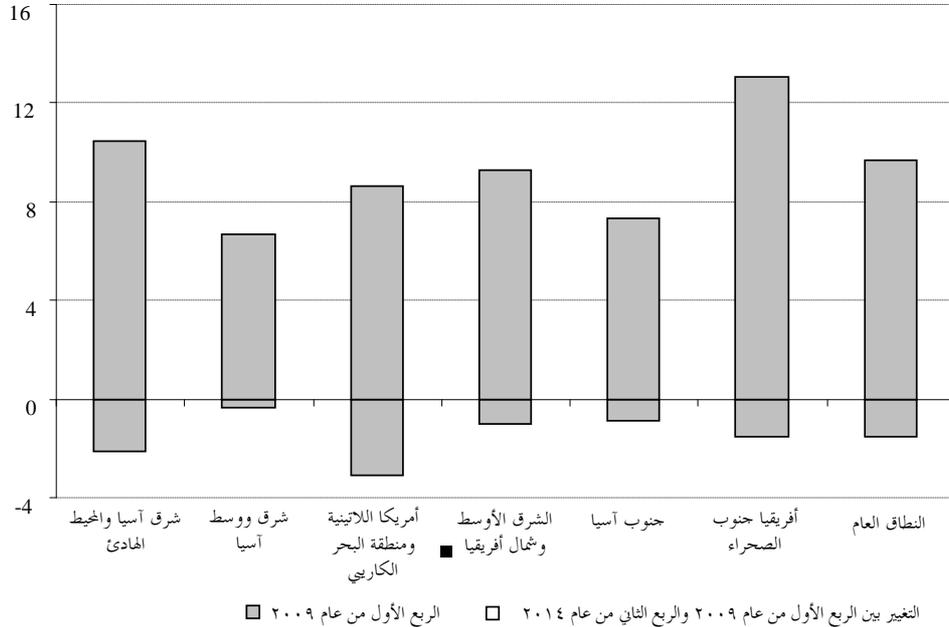
(١٢) UNCTAD, 2011, *Impact of Remittances on Poverty in Developing Countries* (New York and Geneva, United Nations publication)؛ الأونكتاد، ٢٠١٢، *تقرير أقل البلدان نمواً*، ٢٠١٢: تسخير التحويلات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الإنتاجية (نيويورك وجنيف، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.12.II.D.18).

إرسال التحويلات إلى جميع المناطق. إذ سجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر انخفاض بين جميع المناطق، بمتوسط قدره ٥,٦ في المائة. ولا تزال تكلفة التحويلات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء هي الأعلى إذ تبلغ في المتوسط ١١,٦ في المائة. وبين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٤، ارتفعت نسبة ممرات التحويل، التي تقل تكلفتها عن ١٠ في المائة، من ٥٣ إلى ٧٧ في المائة. ولا تزال هذه التكاليف تتراوح بين ١٤ و ٢٠ في المائة في العديد من أقل البلدان نمواً. وفي إطار دول مجموعة الثماني، يزيد متوسط تكلفة إرسال الأموال من اليابان وكندا وفرنسا عن المتوسط العالمي، في حين تقل هذه التكلفة عن المتوسط العالمي في كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والمملكة المتحدة. وفي إطار بلدان مجموعة العشرين، لا تزال جنوب أفريقيا تسجل أعلى تكلفة لإرسال التحويلات المالية منها بمعدل قدره ١٩,٥٦، تليها اليابان بمعدل ١٤ في المائة. ويسجل كل من الاتحاد الروسي والبرازيل (٤,٢٤) أقل تكلفة لإرسال التحويلات، تليهما الولايات المتحدة (٥,٧٨) وجمهورية كوريا (٥,٩٩). أما الصين فهي البلد الأعلى بين مجموعة العشرين من حيث تكلفة إرسال الأموال إليها، بمتوسط قدره ١٠,٨٩ في المائة، بينما تعد كل من المكسيك وتركيا أرخص الأسواق المستقبلية للتحويلات، بمتوسط قدره ٤,٥١ و ٧,٢٨ في المائة على التوالي<sup>(١٣)</sup>.

الشكل ٧

الاقتصادات النامية: الاتجاهات السائدة في تكاليف التحويلات خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩ والربع الثاني من عام ٢٠١٤

(بالنسبة المئوية)



المصدر: البنك الدولي (٢٠١٤)، Remittance Prices Worldwide, Issue No. 10.

World Bank, 2014, Remittance Prices Worldwide, Issue No. 10, available at (١٣) [https://remittanceprices.worldbank.org/sites/default/files/rpw\\_report\\_june\\_2014.pdf](https://remittanceprices.worldbank.org/sites/default/files/rpw_report_june_2014.pdf).

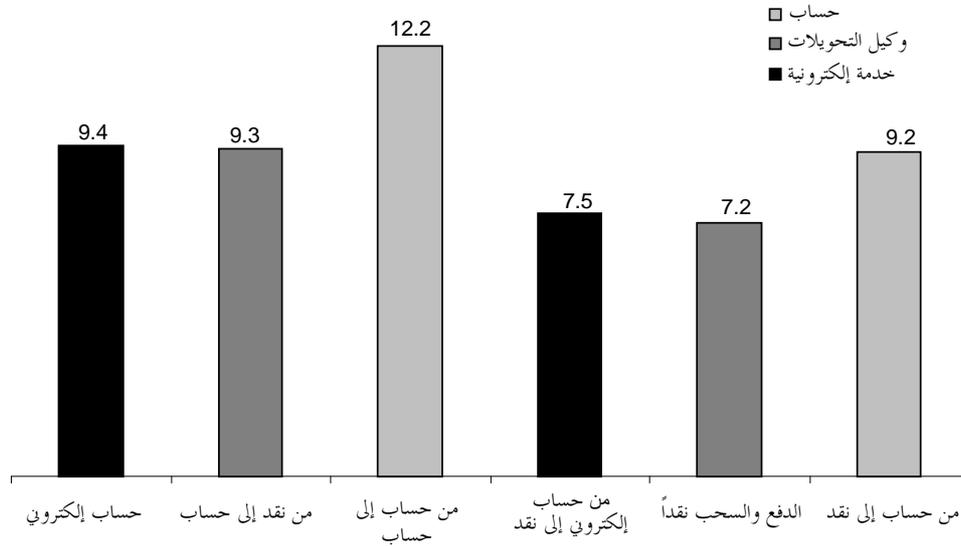
٣٠- ولا تزال التحويلات فيما بين بلدان الجنوب مكلفة لأسباب تعزى، في المقام الأول، إلى ضوابط رأس المال أو وجود حظر على تحويل الأموال. وثمة نقص في المعلومات وحالة من الغموض فيما يتعلق بـ "رسوم التحويل المالي" التي يفرضها مقدمو خدمات تحويل الأموال، لا سيما عند تحويلها إلى حساب مصرفي. ويبدو أن العقود الحصرية التي تبرم بين المصارف أو مكتب البريد الوطني في بلدان المنشأ ووكالات التحويل الدولية التي تعمل كعمولات تحويل إلى بلدان غرب أفريقيا تشكل أحد العوامل المساعدة على انعدام المنافسة وارتفاع تكاليف التحويل. ومن المتوقع أن ييسر إنشاء نظامي دفع إقليميين - هما نظام الدفع والتسوية الإقليمي في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ونظام شرق أفريقيا العابر للحدود - المدفوعات العابرة للحدود داخل هاتين المنطقتين. وقد قرر الاتحاد الأفريقي إنشاء معهد أفريقي للتحويلات لتيسير إزالة العقبات.

٣١- وتعتبر المصارف التجارية أعلى قنوات التحويل، إذ يبلغ متوسط تكلفتها ١٢,١ في المائة، في حين أن مكاتب البريد هي الأرخص، بمتوسط تكلفة ٤,٧ في المائة (الشكل ٨). وتأتي شركات تحويل الأموال، التي لها حضور في ٨٥ في المائة من ممرات الهجرة، في المرتبة الوسطى إذ يبلغ متوسط تكلفتها ٦,٦ في المائة<sup>(٤)</sup>. وفيما يتعلق بنوع المنتجات، لا تزال الخدمات النقدية هي الأوسع انتشاراً (٤١ في المائة) وإحدى طرق تحويل الأموال الأكثر فعالية من حيث التكلفة إذ يبلغ متوسط تكلفتها ٦,٦ في المائة. وقد ازداد عدد الخدمات المتاحة فيما يتعلق بالمعاملات غير النقدية، بما في ذلك خدمات التحويل من حساب إلى حساب، مع شروع العديد من شركات تحويل الأموال في تقديم هذه الخدمات. ولم يطرأ تغيير يذكر على متوسط تكاليف التحويل إذ لا تزال تكلفة خدمات التحويل من حساب إلى حساب في أي مصرف ثابتة عند نسبة ١٣ في المائة. وتراجعت قليلاً تكلفة التحويل ضمن نفس المصرف إلى ٧,٧٨ في المائة. وتتوافر خدمات الدفع النقدي إلى حساب على نطاق أوسع ويصل متوسط تكلفة أرخص منتج إلى نسبة ٥,٥ في المائة، وأحرز تقدم في مجال الخدمات المقدمة عن طريق الإنترنت. وتمثل الخدمات المقدمة عن طريق الإنترنت ١٦ في المائة من العينة الإجمالية. وبلغ متوسط تكلفة هذه الخدمات ٦,١٣ في المائة في عام ٢٠١٤. ولم تحرز خدمة الحوالات الدولية عن طريق إجراء التحويلات المالية باستخدام الهاتف المحمول تقدماً بسبب المخاوف المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وتعذر إمكانية التشغيل البيئي لمنصات التحويل، وضوابط صرف العملات. فكينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، على سبيل المثال، تفرض ضوابط على إجراء التحويلات المالية باستخدام الهاتف المحمول. ويتولى مشغلو شبكات الهاتف المحمول في هذه البلدان دور الريادة في تطبيق نموذج خدمات الأموال المتنقلة. ويتعين على شركات تحويل الأموال، في بعض هذه البلدان، إقامة شراكة مع أحد المصارف لتوفير منصات التحويل.

(١٤) المرجع نفسه.

## الشكل ٨

متوسط السعر لتحويل مبلغ ٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة بحسب نموذج الخدمة، ٢٠١١  
(بالنسبة المئوية من المبلغ المحول)



المصدر: Dalberg Global Development Advisors.

٣٢- إن الجمع بين الشبكات المصرفية والبريدية وشبكات الاتصالات وتشغيلها تشغيلاً متبادلاً قد يتيح قنوات أكفأ وأقل تكلفة وأكثر قدرة على الوصول إلى المستفيدين من ذوي الدخل المنخفض في المناطق النائية. وتقوم بعض البلدان، كالمكسيك والسلفادور، بحشد موارد المصارف ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر والاتحادات الائتمانية لتوسيع شبكة المدفوعات ككل، ما يعزز كفاءة توزيع التحويلات ويوسع نطاقه<sup>(١٥)</sup>. وتسمح بعض المصارف بإجراء التحويلات دون أن يحتاج المرسل أو المرسل إليه إلى فتح حساب. ويعتبر هذا التعدد في القنوات أمراً مهماً لتعزيز المنافسة، وتشجيع قنوات التحويل الفعالة من حيث التكلفة، وإضفاء الصبغة الرسمية على القنوات غير الرسمية. وعلاوة على ذلك، سيؤدي تحسين مستوى الشفافية والمعلومات بشأن التكاليف الخاصة بكل قناة من قنوات التحويل، ربما عن طريق قواعد بيانات الأسعار، إلى تمكن المرسل من انتقاء الخيارات الأكثر فعالية من حيث التكلفة. ويتطلب ذلك جمع البيانات ورصد الخيارات المتاحة وتقييمها. وينبغي أن تتوخى السياسات الشمول في التغطية، وهو ما يعني عدم الاعتماد على تقنيات محددة. وينبغي أن تعزز القواعد التنظيمية قابلية التشغيل البيئي للمنصات أو حتى تقاسم الهياكل الأساسية لخفض التكاليف التشغيلية، وأن تعزز سبل الوصول إلى الشبكات والخدمات المالية، وتسهل المنافسة وتحقق وفورات الحجم.

UNCTAD, 2011, *Impact of Remittances on Poverty in Developing Countries* (New York and Geneva, United Nations publication) (١٥)

٣٣- ومن المهم تعظيم الأثر الإيجابي للتحويلات المالية من خلال توجيهها نحو الاستثمار في القطاع الإنتاجي والخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية. وتشير الأدلة إلى أن التحويلات تُنفق أساساً على استهلاك الأسر المعيشية بنسبة تصل إلى ٧٠ في المائة من المبالغ المحولة، ثم على قضاء حوائج المنزل، فالصحة والتعليم<sup>(١٦)</sup>. ولا يتأثر الطلب على الائتمان وعلى استخدامه تأثراً كبيراً بهذه التحويلات، نظراً لنقص المنتجات الائتمانية. ويمكن معالجة هذه المسألة بصورة مفيدة عن طريق المشورة المالية وأموال الشتات. ويمكن إصدار سندات الشتات كأداة لتمويل التنمية، بل إن توقعات تحقيق عائد استثماري جذاب يمكن أن تعززها أيضاً. وقد استخدمت إثيوبيا والفلبين وكينيا ونيبال والهند بالفعل سندات الشتات، بينما تستعد ترينيداد وتوباغو ونيجيريا لإصدارها. وتملك بلدان عديدة منتجات تمويلية إسلامية. ومن الاستراتيجيات الأخرى توفير حوافز ضريبية وائتمانية لحث المهاجرين والمقيمين في الشتات على الاستثمار في بلدانهم، كما تفعل كل من البرازيل وبنغلاديش على سبيل المثال. وعلى الصعيد الدولي، لا تزال هناك حاجة لإحراز تقدم في مجال زيادة الاستفادة من التحويلات المالية للوصول إلى سوق رأس المال على صعيد الاقتصاد الكلي من خلال إقرار وكالات التصنيف الائتماني بأهمية التحويلات المالية، وتحويل الدين إلى سندات وتنويع حقوق السداد.

٣٤- وأدرجت بلدان عدة منتجات التحويلات المالية في السياسات الوطنية المتعلقة بالاشتغال المالي. ففي إطار الاستراتيجية الوطنية الهندية للاشتغال المالي، تعرض مصارف عديدة في القطاع العام فتح حسابات معفاة من الرسوم لإجراء التحويلات المالية. وتشير الخطة الإنمائية الفلبينية (٢٠١١-٢٠١٦) صراحة إلى ضرورة تعزيز الاشتغال المالي وتيسير إجراء التحويلات المالية داخل البلد ومن الخارج. وأقر المصرف المركزي طرماً بديلة لإجراء التحويلات المالية، وتسهم المنافسة في خفض تكاليف المعاملات وتقليل الوقت اللازم للتسليم.

٣٥- وتوفر اتفاقات التجارة والتعاون على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف، وخطط التعاون التنظيمي منبراً يمكن من خلاله تشجيع الاشتغال المالي، والحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين والتحويلات المالية. ومن هذه السياسات تعزيز خدمات التوريد بالأسلوب ٤ من خلال الالتزامات المبينة في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وهي سياسات كانت نادرة وترتكز على الفئات ذات المهارات العليا بصورة أساسية. وربما استطاعت مفاوضات جولة الدوحة الحالية، بما في ذلك المناقشات ذات الصلة بتطبيق الإعفاءات المتعلقة بخدمات أقل البلدان نمواً وطلب الإعفاء الذي تقدمت به هذه البلدان مؤخراً بشأن الحصول على معاملة تفضيلية للوصول إلى الأسواق، أن تسهم في إزالة الحواجز التي تعيق حركة الأشخاص عن طريق زيادة الحصص، وتوفير معايير موضوعية لاختبار الاحتياجات الاقتصادية والاعتراف بالمؤهلات. ويمكن أن تسهم مبادرات التكامل الإقليمي في تقليل الحواجز التي

UNCTAD, 2013, *Maximizing the Development Impact of Remittances* (New York and Geneva, (١٦) .United Nations publication)

تعيق الاشتغال المالي والمهجرة والتحويلات، وربما يثبت أنها أكثر قابلية لاعتماد آليات للتعاون بشأن قضايا منها، على سبيل المثال، قضايا حراك العمل، فتحل بذلك المسألة المتعلقة بإمكانية تحويل الاستحقاقات الاجتماعية.

## رابعاً - السياسات والقواعد التنظيمية لتحقيق الاشتغال المالي

٣٦- يمكن للحكومة أن تؤدي دوراً هاماً في تحقيق الاشتغال المالي من خلال وضع أطر تنظيمية ومؤسسية سليمة، ودعم توفير المعلومات، واعتماد تدابير مباشرة، كتقديم الإعانات وفرض شروط إلزامية تتوخى تحقيق الاشتغال المالي. وتشير الأدلة إلى دور الحكومة في وضع معايير الإفصاح والشفافية، وتنظيم جوانب إدارة الأعمال والإشراف على آليات الانتصاف الفعالة لحماية المستهلك. وتمثل المنافسة أيضاً جزءاً أساسياً من حماية المستهلك. واستغلال الإمكانات الواعدة التي تنطوي عليها التكنولوجيا الجديدة يقتضي من الجهات التنظيمية إتاحة الفرصة أمام مقدم الخدمات المالية والمستهلك للاستفادة من الابتكارات التكنولوجية. ويمكن أن يؤثر النهج التنظيمي على النماذج الجديدة في مجال الأعمال التجارية والخدمات.

٣٧- وصاغ العديد من البلدان استراتيجيات للاشتغال المالي في شكل وثائق عامة أعدت استناداً إلى عملية تشاورية شملت مختلف هيئات القطاع العام (وزارات المالية والمصارف المركزية)، وشركات خاصة (مصارف تجارية، ومؤسسات مالية غير مصرفية)، والجمعية المدني (مؤسسات التمويل المتناهي الصغر). وكثيراً ما تتولى المصارف المركزية دور الريادة في وضع استراتيجيات الاشتغال المالي. وقد وضعت جنوب أفريقيا وملاوي وزامبيا سياسة شاملة للاشتغال المالي. وفي كينيا، استعان المصرف المركزي بصناديق تطوير القطاع المالي وبالدراسات الاستقصائية والبحوث التي أجراها صندوق فمارك الاستثماري. والاستراتيجية النموذجية هي التي تركز على هدف رئيسي. فاستراتيجية نيجيريا (٢٠١٢)، على سبيل المثال، تهدف إلى تقليص حجم الإقصاء المالي من ٤٦ إلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٨- وترمي المبادئ التسعة للاشتغال المالي الابتكاري التي أقرها قادة مجموعة العشرين في عام ٢٠١٠ إلى هئية بيئة مؤاتية سياساتياً وتنظيماً لتحقيق الاشتغال المالي بوسائل مبتكرة. ومن بين هذه المبادئ اتباع نهج سياساتية تعزز المنافسة وتقدم حوافز سوقية لتوفير سبل الحصول على التمويل المستدام، واستخدام طائفة واسعة من الخدمات الميسورة التكلفة وتحقيق التنوع في مقدمي الخدمات، وتشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي، كوسيلة لتوسيع نطاق الوصول إلى النظام المالي واستخدامه، وحماية المستهلك وتمكينه من الإلمام بالشأن المالي وبناء قدراته في هذا المجال.

٣٩- واعتمدت الحكومات في ١٠٨ بلدان نامية مبادئ لتسترشد بها مؤسساتها التنظيمية في تعزيز الاشتغال المالي، وقدمت مؤسسات تنظيمية في ٤٦ بلداً نامياً التزامات محددة بموجب إعلان مايا. وتعهدت هذه المؤسسات بالالتزامات التالية على وجه التحديد:

(أ) وضع سياسة للاشتغال المالي تهيئ بيئة مؤاتية لتوفير سبل فعالة من حيث التكلفة للحصول على خدمات مالية تستفيد على نحو كامل من التكنولوجيا المبتكرة الملائمة وتخفض تكلفة الوحدة من الخدمات المالية إلى حد كبير؛

(ب) إنشاء إطار تنظيمي سليم ومتناسب يحقق الأهداف التكميلية للاشتغال المالي، والاستقرار المالي، والسلامة المالية؛

(ج) تعزيز حماية المستهلك وتمكينه؛

(د) وضع سياسة للاشتغال المالي استناداً إلى الأدلة المستمدة من جمع بيانات شاملة وتحليلها وإعداد مؤشرات قابلة للمقارنة في الشبكة.

٤٠- وتؤدي الحكومات دوراً بالغ الأهمية في تشجيع تعميم الانتفاع بالخدمات المالية الأساسية وتحقيق الاشتغال المالي عن طريق تقديم الإعانات المالية واعتماد مجموعة متنوعة من التدابير المباشرة. وتعتبر السياسات الرامية إلى توسيع رقعة استخدام الحسابات المصرفية فعالة بوجه خاص، ومن ذلك الاشتراط على المصارف تقديم عروض لفتح حساب برسوم منخفضة أو زهيدة، والإعفاء من المتطلبات المرهقة المتعلقة بالوثائق المطلوبة، والسماح بتقديم خدمة المصرف المراسل وسداد الرسوم الحكومية إلكترونياً من الحساب المصرفي. ويمكن أن تفرض القواعد التنظيمية على المؤسسات المالية التزامات تقضي بتعميم الخدمات بالإضافة إلى شروط أخرى من قبيل: إقراض القطاعات ذات الأولوية، والإلزام بإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم قروض للفقراء بأسعار فائدة متدنية وأقساط سداد ميسرة وبدون هامش ربح، وحظر الامتناع عن تقديم الخدمات المالية الأساسية للعملاء من الفقراء، وحظر الامتناع عن تقديم الخدمات في مناطق معينة.

الإطار ٥

الصين: التدابير التنظيمية لتشجيع الاشتغال المالي

وضعت الصين استراتيجية وطنية من أجل بناء نظام مالي جامع في عام ٢٠١٣. وقضت لجنة تنظيم المصارف في الصين بأن يضمن القطاع المصرفي توفير الحد الأدنى من الخدمات المالية في جميع البلدات والقرى عن طريق زيادة عدد الفروع والنظر في اعتماد بدائل مبتكرة للمرافق المادية، بما في ذلك إنشاء وحدات مصرفية وأجهزة صرف آلي متنقلة. ولمعالجة مسألة الائتمان في المناطق الريفية، سمحت اللجنة للمصارف بإنشاء مؤسسات مالية في القرى والبلدات وتأسيس التعاونيات الائتمانية الريفية. وحولت اللجنة المكتب البريدي للادخار وتحويل الأموال إلى مصرف الصين للادخار البريدي وكلفته باستحداث منتجات من القروض تكون مجدية تجارياً لفائدة المشاريع الريفية والعمال المهاجرين والمزارعين. ويعد هذا المصرف البريدي خامس أكبر مصرف في الصين من حيث قيمة الأصول ويزيد عدد الحسابات لديه عن ٨٧٠ مليون حساب. وفيما يتعلق بالائتمان المقدم للقطاع الزراعي، تُلزم

المصارف بالحفاظ على معدل نمو لا يقل عن متوسط قيمة جميع القروض. وتلبية الاحتياجات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصدرت الحكومة توجيهات تشجع المصارف على إنشاء وحدات الأعمال التجارية الصغيرة لدعم هذه المؤسسات. وتعزيزاً للمنافسة عن طريق زيادة عدد المصارف، ستولى اللجنة إقرار وتنظيم إنشاء المصارف ذات الرساميل الخاصة التي تستوفي المعايير.

٤١- وفيما يتعلق بالطلب على الخدمات المالية، يمكن أن يؤدي تحسين مستوى الإلمام المستهلك بالشأن المالي وقدراته في هذا المجال، وتمكينه، إلى زيادة الطلب على هذه الخدمات. فالاعتماد على التثقيف المالي لاكتساب القدرة على إدارة ميزانية الأسرة ووضع الخطط الحياتية، وانتقاء المنتجات المالية المناسبة واتخاذ خيارات مستنيرة أكثر فيما يتعلق بتحويل الأموال واستخدام التحويلات يساعد المستهلك في التغلب على بعض التعقيدات المرتبطة بالاستفادة من الخدمات المالية. ومن الممكن تعزيز القدرات والمعارف والمهارات المالية من خلال سياسات محددة الأهداف ومصممة تصميمًا جيدًا. والتشجيع الفعال على الإلمام بالشأن المالي واكتساب ثقافة مالية يتطلب مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين مع الحكومات في الاضطلاع بدور قيادي تنسيقي ومساند فعال. وقد وضعت نيجيريا إطاراً لاكتساب المعرفة المالية، وهي تسعى إلى تثقيف السكان من أجل تحسين مستوى فهمهم للمنتجات المالية وتطوير مهاراتهم وتعزيز ثقتهم لزيادة وعيهم. بما تنطوي عليه هذه المنتجات من مخاطر وما تتيحه من فرص. ويشمل الإطار إضفاء الطابع المؤسسي على التدريب بهدف الإلمام بالشأن المالي في النظام التعليمي، ونشر المعلومات خارج النظام المدرسي، وتصميم برامج للتوعية.

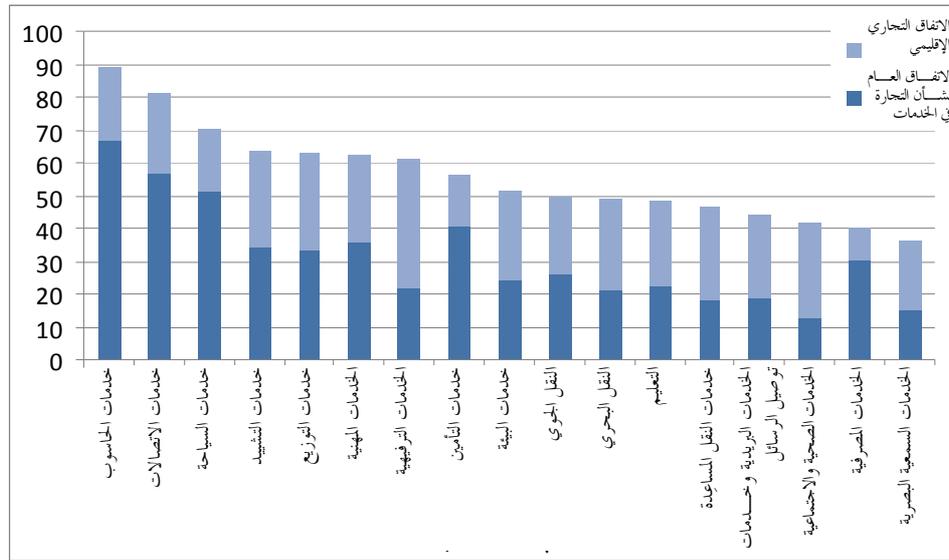
## خامساً - الاشتمال والاتفاقات التجارية والإصلاحات التنظيمية

٤٢- يكتسي تحرير التجارة والإصلاح التنظيمي أهمية بالنسبة للاشتمال المالي لأنهما يؤثران على التدابير التي تستهدف دعم الاشتمال المالي على وجه التحديد، ومن ذلك السياسات الرامية إلى تعميم الانتفاع. ويُشار بوجه خاص إلى أن تنظيم عمل الشركات الأجنبية تنظيمًا فعالاً بات يُطرح كقضية بارزة كلما كان حجم حضور المصارف الأجنبية كبيراً في الأسواق المالية المحلية. ولذلك، ينبغي أن تنسق جهود تحرير التجارة بعناية وأن تتزامن مع وضع قواعد تنظيمية محلية لتشجيع الاشتمال المالي. وتستدعي الحاجة، في سياق الجهود المتعددة الأطراف المبذولة لتحرير التجارة في إطار جولة الدوحة وعمليات التحرير الموازية، كاتفاق التجارة في الخدمات والاتفاقات التجارية الإقليمية، بما في ذلك الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى، اعتماد نهج متسق بشأن هذه العمليات لضمان الحق في وضع قواعد تنظيمية، بما في ذلك تحديد النطاق المناسب للتدابير التنظيمية الوطنية الرامية إلى تيسير الاشتمال المالي. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تترتب على عمليات الإصلاح التنظيمي المالي آثار مباشرة وغير مباشرة تطل التدابير التنظيمية الوطنية.

٤٣- ومستوى الالتزامات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والاتفاقات التجارية الإقليمية متفاوت بحسب القطاع (الشكل ٩). فقطاع الخدمات المالية يتسم بارتفاع نسبي في مستوى الالتزامات المتعهد بها في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات لكنه يحظى بأقل قدر من التحسينات في سياق اتفاق تجاري إقليمي، لا سيما في مجال الخدمات المصرفية. وقد ثبت أن البلدان النامية تتوخى الحذر في التعهد بالالتزامات في مجال الخدمة المصرفية المقدمة باعتماد الأسلوب ١. وربما يعكس ذلك قلق الجهات التنظيمية من أن يسفر تحرير التجارة باعتماد الأسلوب ١ عن مزيد من المخاطر، لأن الوجود التجاري للمصارف المنشأة في نطاق الولاية القضائية لهذه البلدان، لا سيما من خلال إنشاء شركات تابعة لهذه المصارف، يجعل ممارسة الرقابة التنظيمية عليها أسهل مما لو أقامت لها فروعاً. ثم إن الالتزامات المتعلقة باعتماد الأسلوب ١ تتطلب تحرير حساب رأس المال بالنظر إلى أنه ينبغي السماح بحرية تدفق رأس المال بقدر ما تقتضيه الضرورة لتقديم الخدمات المشمولة بتلك الالتزامات، مثل قبول الودائع والإقراض عبر الحدود. ولم تقدم الهند والصين، على سبيل المثال، التزامات تتعلق باعتماد الأسلوب ١ بشأن تجارة معظم الخدمات المصرفية.

الشكل ٩

متوسط مستوى الالتزامات المتعهد بها في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وفي إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية بالنسبة لجميع البلدان



المصدر: حسابات أعدها الأونكتاد استناداً إلى بيانات منظمة التجارة العالمية.

٤٤- وتم التوجه بصورة متزايدة في الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة مؤخراً نحو التوسع أكثر في تحرير التجارة، واعتمدت أحكاماً مبتكرة من شأنها أن تؤثر في سياسات الاشتغال المالي. ويمكن أن تستند الالتزامات إلى مستويات الشروط المطبقة للوصول إلى الأسواق، بما في ذلك الاستناد إلى شرط تجميد الوضع الراهن، أي عدم السماح للبلدان بتقليص درجة امتثال

التدبير المتخذ لما يقابله من التزامات، وشرط اللاتراجع الذي ينص على الإدراج التلقائي لأي تدبير إضافي من تدابير تحرير التجارة يتخذ في المستقبل. ويمكن تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على أساس أفقي يشمل جميع القطاعات والأساليب. فشرط "الدولة (الطرف الثالث) الأولى بالرعاية"، الذي بات يدرج أكثر فأكثر في الاتفاقات التجارية الإقليمية الأخيرة، يهدف إلى ضمان حصول أي طرف في اتفاق من الاتفاقات التجارية الإقليمية على أفضل معاملة تفضيلية يمكن أن يتيحها شركاء آخرون في الاتفاق. وتُستنسخ بعض هذه النهج حالياً في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن التجارة في الخدمات.

٤٥ - ويمكن أن تكون لبعض التدابير الأفقية، التي تدرج على نحو متزايد في الاتفاقات التجارية الإقليمية، آثار على التدابير الوطنية الرامية إلى تحقيق الاشتغال المالي. وقد سعت المفاوضات الأخيرة بشأن الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى إلى معالجة الأثر المانع للمنافسة الذي يمكن أن ينجم عن حصول المؤسسات الحكومية، عادةً، على قدر من المعاملة التفضيلية، بما في ذلك التمويل التفضيلي. وسعت بعض الضوابط الإقليمية إلى تحقيق "الحياد التنافسي" بين المؤسسات المملوكة للدولة والشركات الخاصة عن طريق إلغاء هذه المزايا الهيكلية. وقد شدد العديد من البلدان النامية على أهمية المؤسسات المملوكة للدولة في تحقيق أهداف السياسة العامة، بما في ذلك الحصول على الخدمات المالية.

#### الإطار ٦

#### رابطة أمم جنوب شرق آسيا

أدرج موضوع الاشتغال المالي، منذ زمن طويل، على جدول أعمال رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتتعلق الشواغل الرئيسية في هذا المجال بزيادة فرص الفئات المحرومة في الحصول على الخدمات المالية وخصوصاً، خدمات الإقراض والتأمين وتحويل الأموال؛ واستحداث منتجات وأدوات مالية مبتكرة لفائدة الفقراء؛ وتعزيز حماية المستهلك؛ وتشجيع الإمام بالشأن المالي. ويشكل الاشتغال المالي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان الرابطة، جزءاً من خطة الجماعة الاقتصادية التابعة للرابطة لعام ٢٠١٥ التي تقضي بضرورة تيسير حصول هذه المؤسسات على التمويل لتعزيز قدرتها على المنافسة. ويحظى حصول الأشخاص المحرومين على التمويل باهتمام متزايد. ويقوم تحرير الخدمات المالية في بلدان الرابطة على مبدأ مراعاة الأهداف السياسية الوطنية ومستوى تطور كل عضو من الأعضاء، ويتوقع أن يتيح ذلك لأعضاء الرابطة اتخاذ تدابير لتحقيق الاشتغال المالي.

٤٦ - إن المشهد العالمي للتنظيم المالي أخذ في التشكل من جديد عن طريق التحول في القواعد التنظيمية إلى التركيز على تحقيق أهداف السلامة الاحترازية الكلية. وتمثل النقطة المحورية في خطة الإصلاح في تعزيز المعايير المتعلقة بالرساميل والسيولة المصرفية وفقاً لاتفاقية بازل الثالثة، الأمر الذي يؤثر في جهود الاشتغال المالي إلى حد ما. ومن دواعي القلق أن

تؤدي القواعد الجديدة إلى الانصراف عن الاستثمار عبر الحدود وإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل المشاريع عندما تحدد وزناً أعلى لمخاطر حيازة أقلية الأسهم في مصارف الأسواق الناشئة وحيازة الأصول القصيرة الأجل. ومن المسائل المحورية التي تمخضت عنها المناقشة الوطنية بشأن الإصلاح، تحديد مدى ضرورة فصل المعاملات المصرفية الأساسية مع صغار الزبائن والأعمال المصرفية التجارية عن الأعمال المصرفية الاستثمارية العالية المخاطر، والسبل الممكنة للقيام بذلك. وبموجب "قاعدة فولكر" التي اعتمدها الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، يُحظر على المصارف التي تقبل الودائع الدخول في معظم أشكال تجارة الممتلكات، وذلك للحد من إمكانية استخدام الضمانات الحكومية التي تعتبر ضمنية على الودائع، في هذه التجارة. وقد اعتمدت المملكة المتحدة "تطويراً" أضيق لفصل المعاملات المصرفية مع صغار الزبائن عن الأعمال المصرفية الاستثمارية فاشتراطت أن تتولى شركة تابعة منفصلة ذات إدارة مستقلة ورأس مال إضافي خاص بها، إجراء المعاملات المصرفية الاستثمارية.

٤٧- وعلى الرغم من عدم اعتماد كثير من البلدان النامية إطار عمل بازل الثاني حتى الآن، والطابع غير الملزم لاتفاقية بازل الثالثة، فإن ثمة تداعيات غير مباشرة لهذا الإطار، بمعنى أنه قد يشكل ممارسات أفضل تتبعها البلدان النامية وتتنهد بها في الأجل المتوسط. وفي كثير من الأحيان، تملك الشركات التابعة للمصارف في البلدان المتقدمة حصصاً كبيرة من الأسواق في البلدان النامية، وأي تغيير يطرأ على القواعد التنظيمية المطبقة على المصارف الأم في البلدان المتقدمة يمكن أن يؤثر على هذه الشركات أيضاً.

## خاتمة

٤٨- يسهم الاشتغال المالي إسهاماً رئيسياً في الحد من الفقر، وفي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وهناك عوامل مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تساهم في نقص فرص الحصول على الخدمات المالية، وهي عوامل تؤثر بوجه خاص على الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف والعاملين في قطاع الاقتصاد غير النظامي. ويمكن لاستخدام التكنولوجيات الجديدة والنماذج المبتكرة في مجال الأعمال أن تؤدي دوراً كبيراً في تفادي الحواجز التي تمنع الوصول إلى الخدمات المالية وتخطي هذه الحواجز. وللحكومات دور هام تضطلع به في وضع الأطر التنظيمية السليمة، وخلق الظروف التي تتيح تقديم الحوافز لتوسيع نطاق عرض الخدمات وتوفيرها بتكلفة ميسورة، وتوليد مزيد من الطلب على الخدمات المالية بوسائل من قبيل التثقيف المالي وتمكين المستهلك. وتشكل التحويلات المالية المصدر الرئيسي للتدفقات المالية الخاصة من الخارج إلى البلدان النامية، وهي تمثل مصدراً واعداً من مصادر الطلب على الخدمات المالية؛ وبالتالي، فإن تقليص تكاليف المعاملات وتيسير إجراء التحويلات المالية وجعلها أكثر سرعة وأماناً، بوسائل منها استحداث منتجات مالية جديدة، من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق الاشتغال.